ورشة عمل عن البناء التنظيمي لصندوق الرعاية الاجتماعية

كتب/ منصور شايع

بدأت أمس بصنعاء فعاليات ورشة العمل الخاصة بالبناء التنظيمي لصندوق الرعاية الاجتماعية والذي ينظمها الصندوق بالتعاون مع المشروع الأوروبي الداعم للصندوق.

وفي افتتاح الورشة التي تستمر خلال الفترة من ٥ - ٧ أبريل الجاري بمشاركة نحو ٣٠ متدربا من المركز الرئيسي للصندوق وعدد من الفروع بالمحافظات أوضح الأخ/ منصور الفياضي في كلمته إلى أهمية هذه الورشة كونها ستناقش الصعوبات التي أدت إلى عدم تطبيق الهيكلة الجديدة في الخمسة فروع المقترحة والدوائر الخمس الموجودة في المركز الرئيسي.

مشددًا على ضرورة الاستفادة من كل المقترحات ووضع الاستفسارات أمام الخبراء الموجودين للاجابة عليها للوصول إلى تطبيق الهيكلة بصورة واضحة ودقيقة.

منوهًا إلى أن أوراق العمل المقدمة من قبل الإدارات والدوائر الخاصة بصعوبات تطبيق الهيكلة ستجعل مهمة الخبير الدولي سهلة في عملية إعادة صياغة القانون.

من جانبه استعرض السيد/ فالتر تيبرت الخبير الدولي للبناء التنظيمي ما تم انجازه في عملية بناء الهيكلة والبناء التنظيمي والتي تم فيها تحديد المهام للفروع والمركز الرئيسي.

وقال: بناء على نتائج الورشة سيتم إعداد وثيقة تفصيلية تقف حول المهام المتعلقة بالهيكل التنظيمي بعدها تقدم لقيادة الصندوق.

مشيرا إلى أن هذه المرحلة هي مرحلة مناقشة الجوانب التشريعية ولكي نتمكن من تنفيذ الهيكلة الجديدة يجب أن يكون لدينا مقترح متكامل يقدم إلى مجلس الإدارة لإقراره بصورة مبدئية ويبدأ التنفيذ حتى صدور القانون لأنه بعد إقرار مجلس الإدارة لهذه التصورات يمكن أن يتم إضافتها في الجوانب القانونية وبالتالي تقديمها إلى الجهات التنفيذية والتشريعية للمصادقة عليه لأن كل القضايا التي ستقر في هذه الورشة لابد أن يكون لها أساس قانوني.

وكان السيد/ إريان اشرك رئيس فريق خبراء المشروع الأوروبي قد تطرق في كلمته إلى المهام التي تم إنجازها من قبل لجان المتابعة لنشاطات الهيكل التنظيمي خلال الفترة الماضية مشيرا إلى أن هذه الورشة ستجيب عن كل الأسئلة الخاصة بالبناء التنظيمي وستوضح الكثير من الأمور المتعلقة بمهام كل إدارة.

كما ستقدم في الورشة عدد من أوراق العمل منها ورقة عمل حول أنشطة البرامج التدريبية لستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية خلال الفترة مايو ٢٠٠٤م - مارس ٢٠٠٥م ومستوى تنفيذ مهام ووظائف وحدة البيانات والمعلومات وورقة عمل أخرى حول انشطة تقنية المعلومات بالإضافة إلى تقرير عن نتائج برنامج التدريب والنقاش الموجه للمجموعة الثانية وحدة التخطيط بالصندوق للفترة من يناير ٢٠٠٤م إلى مارس ٢٠٠٥ وكذا التقرير السنوي للصندوق للعام الماضي. وورقة حول تقييم مستوى تنفيذ محتوى الهيكل التنظيمي المقترح وبالإضافة إلى عدد من الأوراق المتعلقة بالبناء التنظيمي للصندوق.

تصوير/ عادل حويس

مناقشة اعداد الخطة الخمسية الثالثة بمحافظتي الضالع وتعز

سبأ

■.. ناقشت لجنة اعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر ٢٠٠٦ -٢٠١٠ م خلال اجتماعها أمس برئاسة الاخ / عبد الواحد الربيعي محافظ المحافظة رئيس اللجنة برنامج سير عمل اللجنة الفنية لاعداد الخطة و خطوات تنفيذها ٠

و استعرضت اللجنة التقرير التقييمي للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م المقدم من مكتب التخطيط و التعاون الدولي بالمحافظة٠

و في الاجتماع اكد على ضرورة ان تسهم الخطة الخمسية الثالثة في تحسين المشاريع و توزيعها لكي تغطي كافة احتياجات المحافظة ٠

يذكر ان النفقات الاستثمارية في قطاع الاتصالات و تقنية المعلومات بحسب التقرير التقييمي للخطة الخمسية الثانية بلغت ٣ مليار و ٣٩٩ مليون ريال في حين بلغت في قطاع التربية و التعليم ٢مليار و ٧٢٥ مليوناً و ٥٦٤ الفا ريال بينما بلغت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات الصحية خلال فترة الخطة الخمسية الثانية ٤١١مليونا او ٧٤٩ الف ريال ٠

إلى جانب ذلك ناقشت اللجنة الاشرافية لاعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦م/٢٠١٠م بمحافظة تعز في اجتماعها أمس برئاسة الاخ/ محمد احمد الحاج/ الامين العام للمجلس المحلي بالمحافظة مشروع اعداد الخطة التي تشارك فيها السلطة المحلية لاول مرة ٠ وناقش الاجتماع الملاحظات الخاصة بتحديد اولويات المشاريع الخدمية والتنموية في اطار خطة التنمية والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر٠

وقد حث الامين العام جميع الجهات المشاركة في اعداد الخطة والتفاعل والاسراع في اعداد الخطة التنموية ومراعاة المجالات ذات الاولوية ٠

حضر الاجتماع الاخوان/ شوقي هايل / رئيس لجنة التخطيط والتنمية المالية واحمد الشرعبي/ رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي٠

في عدد من المحافظات

الفريق الهولندي يطلع على مستوى إنجاز مشاريع مياه الريف

الثورة/سعيد الجعفري

■.، ناقش الأخ علي الصريمي- رئيس الهيئة العامة لمياه الريف- يوم أمس مع فريق التقييم الهولندي برئاسة جون كلي مستشار فريق التقييم خطة العمل المتعلقة بإجراءات التقييم لنتائج الدعم الفني في مجال المياه والصرف الصحي بالريف وفقاً للشروط المحددة مسبقاً والهادفة لمعرفة مستوى سير تنفيذ تلك المشاريع.

واوضح الصريمي في تصريح لـ«الثورة» بأن الفريق الهولندي المكلف بعملية التقييم سيجري في غضون الأيام القادمة زيارات ميدانية للعديد من المحافظات عبر فروع الهيئة في إب وتعز وأبين وحجة للإطلاع على ما تم إنجازه وتنفيذه من برامج الدعم الفني المقدم للهيئة.، مشيراً إلى أن هذا الدعم سينتهي في أغسطس القادم.

منوهاً إلى الزيارات الميدانية التي سيجريها الفريق التقييمي التابع لمنظمة اليونيسف للإطلاع على الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير عمل المشاريع التي نفذت بدعم من المنظمة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لها .. حيث كان قد بحث أمس رئيس الهيئة مع الوفد سبل خطوات التقييم الكفيلة في عملية التقييم المستمر لتلك المشاريع الممولة من قبل منظمة اليونيسف.

خلال العام الماضي

٧١٢,٨ مليار ريال حجم التبادل التجاري لليمن مع دول أبك

كتب/ علي البشيري

■.. بلغ حجم التجارة الخارجية لليمن مع دول أبك خلال عام ٢٠٠٤م نحو ٧١٢,٨ مليار ريال مقابل ٦٥٢,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م وبزيادة ٦٠,٣ مليار ريال وبنسبة نمو ٩,٣٪.ووفقاً لبيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء فقد ارتفعت الصادرات اليمنية إلى هذه الدول ٥٣٦,٤ مليار ريال مقابل ٤٩٣,٩ مليار ريال وبزيادة تقدر بـ ٤٢,٥ مليار ريال . كما ارتفعت الواردات اليمنية من دول أبك إلى ١٧٦,٤ مليار ريال مقابل ١٥٨,٥ مليار ريال وبزيادة ١٧,٨ مليار ريال.

واحتلت الصين المرتبة الأولى إذ بلغ حجم التبادل التجاري معها ٢٥٨,٢ مليار ريال منها ٢٠٩ مليار ريال صادرات و ٤٨,٦ مليار ريال واردات تليها تايلاند ٢٢٨,٧ مليار ريال منها ٢٠٩,٥ مليار ريال صادرات و ١٠,٦ مليار ريال واردات.وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة بتبادل تجاري بلغ ٤٦,١ مليار ريال تليها سنغافورة ٤٤,٥ مليار ريال والولايات المتحدة الامريكية ٣٨,٦ مليار ريال وكوريا الجنوبية ٣٠,٧ مليار ريال وماليزيا ١٨ مليار ريال.كما بلغ التبادل التجاري لبلادنا مع استراليا نحو ١٦,٧ مليار ريال تليها نيوزيلندا ١٥ مليار ريال واندونيسيا ٦,٧ مليار ريال وروسيا الاتحادية ٢,٦ مليار ريال وهونج كونج ٢,١ مليار ريال وكندا مليار ريال وشيلي ٣٧٥ مليون ريال والفلبين ٣٣ مليون ريال والمكسيك ٣٢ مليون ريال ثم البيرو ٢,٤ مليون ريال.وشهد القطاع التجاري خلال الفترة الماضية تغيرات جذرية وبالذات في التجارة الخارجية وذلك منذ تبني بلادنا لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي استهدف إحداث تعديلات هيكلية في السياسات التجارية وتصحيح الاختلالات القائمة التي يعاني منها القطاع الاقتصادي والتأقلم مع المتغيرات الدولية حيث تم تحرير التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً وإزالة كافة القيود الكمية على التجارة وإحلال التعريفة الجمركية محلها حيث تم إلغاء العمل برخص الاستيراد والتصدير ، كما تم تخفيض التعريفة الجمركية من ١٥ حزمة أدناها ٥٪ وأعلاها ٢٠٠٪ إلى أربع فئات أدناها ٥٪ وأعلاها ٢٥٪ بحسب بنود النظام الدولي المنسق وفقاً لتعريفة عام ١٩٩٨م.كما نفذت الحكومة اصلاحات تشريعية وقانونية استهدفت اصلاح مسار التجارة الخارجية بما يتواكب مع المتغيرات العالمية وتحول بلادنا نحو الاقتصاد الحر.

الجدير بالذكر أن حجم التجارة الخارجية لليمن مع دول أبك قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة إذ زاد من ٤٠١ مليار ريال في عام ١٩٩٩م إلى ٥٦٨,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م.

التضخم النقدي وأثره على الاقتصاد

محمد عثمان طالب الجرادي ٣-٢

أسباب التضخم النقدي:

كأي ظاهرة عامة محكومة بالتغيرات وعدم الاستقرار يكون لها أسبابها الخاصة ولانتشأ هذه التغيرات من فراغ ينطبق هذا الوضع على ظاهرة التضخم النقدي في ميدان المال والاقتصاد التي لها أسبابها وعواملها ودوافعها المحركة في النشاط الاقتصادي والمالي .

ينعكس ذلك على سعر صرف العملة الوطنية أمام غيرها من العملات الخارجية وخاصة أمام سعر صرف العملات الحرة أو الدولية على وجه التحديد وارتفاع الأسعار لاسباب كثيرة نجملها ونوضح أهمها فيما يلي:-

أولا: اسباب وعوامل اقتصادية

هي أهم العوامل والأسباب المحركة لظاهرة التضخم النقدي تعتمد بدرجة أساسية على قاعدة العرض والطلب الخارجي للسلع والخدمات المحلية وانتعاش الصادرات في سوق المبادلة الدولي. ينعكس ذلك ويؤثر بشكل تلقائي على العرض والطلب النقدي وسعر صرف العملة الوطنية بدرجة موازية جنبا إلى جنب مع سوق العرض والطلب للسلع والخدمات.

لذلك نجد العملات القوية والمستقرة نسبياً أو الحرة في العالم ترافقها وتدعمها وتغطي سعر صرفها الدولي صادرات سلعية تجارية قوية بكميات كبيرة ونوعيات ذات جودة عالية ,والى جانب الصادرات السلعية المنظورة هناك الصادرات غير المنظورة كالخدمات السياحية وأرباح الأصول المالية وعائد قوة العمل المهاجرة وغيرها من الخدمات التي تقدم لصالح الدولة ورعاياها في الخارج والداخل.

في كل الأحوال تعتبر القاعدة الإنتاجية الداخلية القوية والمتطورة أهم الوسائل والعوامل الداعمة لسعر صرف العملة الوطنية ليس فقط لأنها توفر منطلق فعال للصادرات السلعية والخدمية إلى الخارج وتعزز المركز التنافسي لميزان المدفوعات الوطني ,بل إلى جانب ذلك وبقدر أهم تغذي السوق المحلية بمختلف ومعظم احتياجاته الاستهلاكية وتعمل على إحلال المنتج الوطني محل المنتج الخارجي وحيثما تتوافر مزايا اقتصادية نسبيه مجدية في الإنتاج تتعزز سوق الصادرات أو الواردات تبعاً لذلك.

عامل آخر ساعد على استقرار سوق التبادل النقدي أو سعر صرف العملات بين الدول المتطورة هو عامل التبادل والتدفق السلعي الواسع شبه المتوازن بين الاقتصاديات المتطورة المحكوم بعامل المنافسة دون أن يدخل رأس المال السائل بالعملات الحرة ونقل الأموال النقدية إلا لتسوية الفروقات النهائية في أسواق التبادل التجاري لتلك الدول.

كل ذلك عكس الحاصل في الأسواق التجارية للدول النامية أو النائمة ,حيث يميل الناس للخمول والكسل وعدم احترام قيم العمل المنتج فضلاً عن انخفاض الجهود الخلاقة والإبداع والابتكار والتجديد لذلك تسود قيم التكسب بطرق سهلة غير مشروعة والتطفل على الموارد المحدودة للدولة ما يؤدي إلى ضعف البنية الإنتاجية المحلية والتعويض بارتفاع حجم المستوردات السلعية والخدمية الخارجية لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية المحلية.

ينعكس ذلك على ارتفاع صافي قيمة التبادل وميزان المدفوعات النقدي لصالح العالم الخارجي فتضطر الدولة لتدبير الموارد المالية والنقدية الضخمة والخضوع لشروط الإقراض القاسية لسداد الفارق الشاسع نقداً بين حجم صادراتها القليلة وواردتها الضخمة بالعملات الصعبة ,يستتبع ذلك ارتفاع عرض العملة المحلية أو الوطنية أمام العملات الحرة فتنخفض قيمتها وسعر صرفها في الأسواق التجارية تبعاً لذلك ,وتسود في هذه الأوضاع المختلة حالة من التضخم النقدي وما ترافقه من أضرار معيشية قاسية حتى يتم التغلب عليها بإجراءات عملية ,إنتاجية وسياسية ومالية فعالة من قبل الدولة.

ثانياً: الأسباب المالية للتضخم النقدي:

تولد الأسباب والعوامل الاقتصادية الضعيفة في المجال الإنتاجي والخدمي بيئة مالية ضعيفة تفضي بدورها إلى ارتفاع كبير ومتزايد في النفقات المالية العامة للدولة ,مقابل انخفاض مستمر في المصادر والموارد المالية المقابلة ,يتمخض عن ذلك فجوة تمويلية وعجز متواصل في الميزانية العامة للدولة ,عدا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في كثير من الحالات ,نتيجة لضعف الصادرات وفارق التبادل السلعي والخدمي والتجاري مع العالم الخارجي.

تعمد الدولة مضطرة لتغطية النفقات المالية أو سد الفجوة التمويلية في الحالتين إلى الاقتراض الداخلي والخارجي والتمويل بالعجز واللجوء إلى طبع النقد بكميات كبيرة لسد الفجوة التمويلية دون غطاء مقابل. تشكل هذه الإجراءات المالية الاضطرارية ضغطاً قوياً على الغطاء السابق للكتلة النقدية المتصاعدة فتتدهور وتضعف وتنخفض القيمة الشرائية لوحدة النقد وتفقد جزءا هاما من قيمتها التبادلية أمام العملات الأجنبية القوية والخارجية فترتفع اثمان السلع والخدمات المستوردة والمنتجة محلياً بدرجة عالية نتيجة لذلك ,تتصاعد موجات الغلاء ويعبر عن هذا الوضع بظاهرة التضخم النقدي في الاقتصاد ,أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلع وخدمات قليلة في الاقتصاد العاجز ,الذي لا يولد أنشطة إنتاجية وخدمية موازية لحجم النقد المتاح للاستخدام في المجتمع.

ثالثا:- الأسباب السياسية:

تنبثق الأسباب السياسية للتضخم النقدي من موقف الدولة وسياستها المالية والاقتصادية من جهة وضعف الرقابة على سعر الصرف في سوق التبادل النقدي للعملة المحلية وانتشار الفساد وإفساح المجال للصرافين وتجار العملة المتلاعبين للتحكم بسعر الصرف ورفعه باستمرار دون حدود من جهة ثانية ,وضعف سلطة أو هيبة الدولة على النطاق الوطني وما يتمخض عن ذلك من عدم استقرار للأوضاع السياسية والأمنية من جهة ثالثة ,يفضي هذا الوضع المأزوم إلى فقدان الثقة بالعملة وضرب القيمة الشرائية للنقود واستبدالها بعملات خارجية قوية على نطاق واسع.

كما أن هناك أسبابا سياسية أخرى عند ما تلجأ الدولة بشكل متعمد لاحداث خفض مؤقت بسعر صرف عملتها أمام العملات الخارجية القوية الأخرى بهدف تحفيز الصادرات المحلية للتسابق والسيطرة على الأسواق الخارجية من خلال خفض قيمة عملتها وبالتالي احداث خفض مواز بأثمان منتجاتها وخدماتها الوطنية قياساً بمنتجات وخدمات المنافسين التجاريين.

هناك أسباب ثالثة ناتجة عن الضغوط السياسية الدولية تمارس قصداً على بعض الدول الضعيفة بهدف إجبارها على الخضوع واتخاذ مواقف محددة تجاه قضايا وطنية أو دولية هامة قد تمس استقلالها الوطني وقرارها الاقتصادي والسياسي المستقل ,تؤدي الأسباب والعوامل السياسية السابقة إلى ارتفاع وتيرة التضخم النقدي وإنخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية بقدر كبير مع ما يتمخض عن ذلك من أضرار معيشية واسعة واضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية وغيرها.

رابعاً: الأسباب النفسية للتضخم النقدي:

تبرز هذه الأسباب من عامل التوقع للمتغيرات المالية والاقتصادية المستقبلية حتى إذا استندت إلى إشاعات كاذبة ومغرضة أو استندت إلى حقائق في ظل أوضاع وإجراءات مرتقبة لا تلائم المدخرين واصحاب رأس المال مثل تغير الحكومات وإعلان برامجها المالية والاقتصادية الجديدة وفرض ضرائب جديدة على المدخرات ورأس المال والمصادرة والتأميم أو الحد من حرية حركة رأس المال داخل الدولة أو اتجاه الحكومة لخفض سعر صرف العملة المحلية بقدر كبير هذه الإجراءات المتوقعة تدفع بالمولين والمدخرين إلى استباق الأحداث واستبدال مدخراتهم المالية المحلية وبيع أسهمهم وسنداتهم المالية ,نتيجة اشتداد الطلب على العملات الحرة وارتفاع عرض العملة المحلية في أسواق الصرف والتبادل النقدي ينخفض بالمقابل سعر صرفها وتفقد قيمتها أمام العملات الأخرى بقدر كبير.

تقييم مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري بلحج

لحج / سبأ

■.،استعرض المجلس المحلي بمحافظة لحج في اجتماعه الدوري امس برئاسة الاخ منصور عبد الجليل عبد الرب محافظ المحافظة التقرير السنوي التقييمي لمستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المحلية بالمحافظة للعام ٢٠٠٤م

حيث بلغ عدد المشاريع ٢٢٠ مشروعا وبلغت مخصصاتها المالية ٦٠٤ ملايين و١٧٥ الف ريال منها ٧٠ مشروعا مرحلة من اعوام سابقة٠

وتطرق الاجتماع الذي حضره الاخ علي حيدره ماطر الامين العام للمجلس المحلي الى عدد من التقارير التفصيلية عن انشطة المحافظة للعام الماضي اضافة الى تقرير خاص عن نشاط الهيئة الادارية للفصل الاول من عام ٢٠٠٥ .

بالاضافة الى موضوع عملية التوظيف في المحافظة وأكد المجلس على ضرورة اعطاء الاولويه للاحتياجات الوظيفيه في كافة المرافق والمؤسسات الحكومية من الوظائف الجديدة المعتمدة للمحافظة وتوزيعها وفقا للتخصصات المطلوبة٠

وشدد على ضرورة ان يولي مكتب التخطيط والتعاون الدولي أهمية خاصة عند اعداد اتجاهات الخطة الخمسية الثالثة لمتطلبات واحتياجات المديريات من المشاريع التطويرية والخدمية الاساسية٠

بحث السبل الكفيلة بوضع استراتيجية تنموية لمدينة عدن

عدن/سبأ/

■بحث الأخ عبد الكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن مع وفد خبراء البنك الدولي موضوع البدء في المشروع الثاني لتطوير التعليم والتدريب المهني وربطه باحتياجات سوق العمل، وتطرق اللقاء إلى المكونات الرئيسية الأربعة للمشروع الهادفة إلى ادخال مجالات جديدة في التعليم المهني بالاضافة إلى تحسين نوعية التدريب وكذا خلق توأمة بين معاهد التدريب في اليمن والمعاهد العالمية في هذا المجال إضافة إلى تطوير صندوق التدريب المهني ودعم الجهود الرامية للتطوير والتنمية الاقتصادية المحلية لمدينة عدن وكذا وضع استراتيجية تنموية للمدينة تشمل كافة القطاعات الاقتصادية كالمنطقة الحرة والموانئ والمطار والمواقع السياحية الأخرى.

تجدر الاشارة إلى أن وفد البنك الدولي يضم كلا من / وجربيرسن/ وبرنداكوك خبيرا البنك الدولي في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وافراح الاحمدي اختصاصية تنمية بشرية في مكتب البنك الدولي في اليمن٠

حضر اللقاء الأخوان احمد الحمزة مدير عام صندوق التدريب المهني عدن ، لحج ،ابين وصادق الجماعي رئيس وحدة التنسيق بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني ٠

إعـــــلان

□ الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي فترة ما بعد الولادة.. تخفض من احتمالات إصابة الأم بالمضاعفات الخطيرة المهددة لسلامتها..

يوم الصحة العالمي -٧ ابريل ٢٠٠٥م